



جامعة عباس لغرور خنشلّة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نادي الأصالة و التواصل بالشراكة مع
مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية ممثلاً في:
فرقة مشروع (PRFU) : الحقوق والحريات في ظل التعديل الدستوري 2020
تنظم يوم دراسي حول:

وسائل الاتصال الحديثة بين حرية التعبير ومتطلبات الأمن الرقمي تاريخ انعقاد اليوم الدراسي: الاثنين 2025/04/14



محاور اليوم الدراسي

المحور الأول: حرية التعبير في الفضاء الرقمي

- مفهوم حرية التعبير.
- حرية التعبير في التشريعات الوطنية والدولية.
- حدود حرية التعبير في البيئة الرقمية

المحور الثاني: وسائل الاتصال الحديثة بين الحق في التواصل ومخاطر

الانزلاق

- الوسائط الرقمية كأداة للتعبير والتأثير.
- الاستخدامات السليمة والمنحرفة لوسائل الاتصال.
- شبكات التواصل الاجتماعي ومظاهر سوء الاستعمال في الوسط الجامعي.

المحور الثالث: الأمن الرقمي: التهديدات والآليات القانونية للحماية

- الجرائم الإلكترونية وأثرها على الأفراد والمجتمع.
- آليات الحماية القانونية من الابتزاز، التشهير، وانتهاك الخصوصية.
- دور مؤسسات الدولة في ضمان الأمن السيبراني.

المحور الرابع: دور الجامعة في تعزيز الثقافة الرقمية الأمانة

- التكوين الجامعي في مجال الأمن الرقمي.
- مساهمة الأندية الطلابية في نشر الوعي.
- الجامعة كفاعل في ترسيخ مبادئ المواطنة الرقمية.

أهداف اليوم الدراسي

- توعية الطلبة بمخاطر وسوء استعمال وسائل الاتصال الحديثة.
- إبراز الإطار القانوني المنظم لحرية التعبير والجرائم الرقمية.
- تسليط الضوء على دور الجامعة في ترسيخ ثقافة رقمية مسؤولة.
- مناقشة سبل الوقاية من الانزلاقات الاتصالية عبر التكوين والتأطير.
- فتح نقاش علمي بين مختلف الفاعلين حول مستلزمات الأمن الرقمي في الوسط الجامعي.



ديباجة اليوم الدراسي

شهد العالم في العقود الأخيرة تطوراً غير مسبوق في وسائل الاتصال، تجلّى في الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي، وتنامي استخدام الفضاء الرقمي كمنصة للتعبير وتبادل المعلومات. وقد ساهم هذا التحول في تعزيز حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة، باعتبارهما من ركائز المجتمعات الديمقراطية الحديثة. غير أن هذا الانفتاح الاتصالي لم يخلُ من تحديات جدية تمس أمن الأفراد والمجتمعات والدول، خصوصاً في ظل تفشي الجرائم الإلكترونية، وانتشار خطاب الكراهية، وانتهاك الخصوصية، وسوء استعمال الوسائط الرقمية.

من هنا، تبرز الحاجة إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية حرية التعبير وضمان الأمن الرقمي، من خلال أطر قانونية وتربوية وتكنولوجية تُراعي هذا التداخل، وتُعزز ثقافة الاستخدام الآمن والمسؤول لوسائل الاتصال الحديثة، خاصة في الأوساط الجامعية التي تُعدّ فضاءً خصباً للتوعية والتكوين. وهو ما يدفعنا لطرح الاشكالية التالية: كيف يمكن تحقيق التوازن بين حرية التعبير كمبدأ دستوري وحق إنساني، ومتطلبات الأمن الرقمي كحاجة فردية ومجتمعية في ظل الاستخدام المتزايد لوسائل الاتصال الحديثة، خاصة في الوسط الجامعي؟